هواء في شبك

(ضريبة)

والضريبة مأخوذة من الضرب وتعني الرجل الماضي الشجاع، بدليل قول طرفة بن العبد البكري:
انا الرجل الضرب الذي تعرفونه
خشاش كرأس الحيّة المتوقد
ويحكى في هذا حكاية ذاع خبرها ففي عام ١٩٢٧ صدر قانون ضريبة الدخل، واعلن في الجرائد، فقامت احدى العشائر باعلان الثورة على الحكم القائم، وقلع افرادها قطعا من سكة الحديد، فانقطع مرور قطار بغداد . البصرة، ودهش رجال السلطة فيها مما وقع، ولدى التحقيق في الموضوع، تبين ان رجال هذه العشيرة رجعوا الى (المله) عندهم، ليوضح لهم ماهية قانون ضريبة الدخل، فأخبرهم بان قانون ضريبة الدخل، يفرض ضريبة على كل من يدخل على امرأته، بحيث تحصى المراجعات، وتستوفى الضريبة عنها حسب تعددها، فصعق السامعون مما سمعوا، كما ان تسجيل المراجعات، يقتضي وجود مسجلين وفي ذلك العار والفضيحة، فاتفقوا بعد المداولة على اعلان الثورة على السلطة الحاكمة، وثاروا وقطعوا سكة الحديد، ولم يقنعوا بايضاح رجال السلطة، وتأكيدهم بان قانون ضريبة الدخل لاعلاقة له بدخول الزوج على امرأته، اذ كانت ثقتهم بالمله اقوى من الثقة برجال السلطة، فاضطر رجال السلطة الى احضار (ملالي) آخرين من مواضع اخرى افهموهم بواقع الحال واعادوهم الى الهدوء والسكينة.
هذه الحكاية تحكي قصة ازلية مازالت قائمة حتى الان، الا وهي سوء الفهم بالنسبة للطرف الآخر او ربما اذا ما افصحنا القول يكون الجهل بالدرجة الاولى هو سبب سوء الفهم الذي يجر في مايجر من المعارك الكلامية وربما جرّ معارك اخرى، تصل الى التهديدات بالقتل، او التسقيط وشن حملة اعلامية كبيرة.
لو كان (المله) عارفا بمهامه وكان من المتعلمين لماحدث، ماحدث ولا اضطرت العشيرة المعنية بقلع سكك الحديد وايقاف الحياة آنذاك، ولو استمرت هذه العشيرة على الفهم الخاطئ لوقعت امور اخرى هم في غنى عنها، وغالبا مايجر سوء الفهم على مقتنيه الويلات، اذ ربما يعود السهم الذي يرميه الى صدره، ويفتضح امره وينبذ خارج حدود الاشياء، من هنا صار لزاما على المرء ان يتأنى اولا، ومن ثم يفهم وبعدها يفكر واخيرا يتحرك او يصرح، الم يتمن الامام علي (ع) ان تكون رقبته بطول رقبة البعير لكي تأخذ الكلمات مداها من التفكير والتمحيص قبل ان تخرج، حيث قالوا قديما ان مقتل الرجل بين فكيه، ولذا حرص العقّال على وزن كلامهم قبل البوح به لان اللسان هو سبب عثرة الانسان او رقيه وكما قال الشاعر:
يموت الفتى من عثرة في لسانه
وليس يموت المرء من عثرة الرجل
وهذا ماحدث في الايام السابقات التي رافقت التصريحات غير المسؤولة التي قامت بها بعض الاطراف ضد المطالبة بالحقوق المدنية والتي يكفلها الدستور للجميع، الدستور الذي يجب ان يخضعوا له هؤلاء وغيرهم، على اساس الاستفتاء الكبير الذي حدث بشأنه، فقد اقر وعمل به سياسيا، فلماذا لايعمل به مدنيا، كل هذا حدث تحت طائلة كان ينتظر صاحب القلب المريض حدوثها ليستغلها من اجل مجد دنيوي، والامر بعيد عن السماء وليست لها علاقة به.
مانريد ان نحظى به هو الفهم الحقيقي للاشياء، بلامؤثرات صوتية ربما يقصد من يقوم بها غش البسطاء وتضليلهم عن جادة الصواب في المطالبة بحقوقهم تحت عناوين متعددة، واحدة منها استغلال المناسبات الدينية، ولكن كما فهم ابناء العشيرة الضريبة فهم بعضهم اعتصام المثقفين.

■ عبدالله السكوتي

رسائل التنظيم فككت أكبر الخلايا والبولاني يؤكد تخبطه

سقوط دويلات العراق الإسلامية يتوالى.. وبغداد تعتقل ٣٤ من ولاية الشمال

□ بغداد / هشام الركابي

اعلنت وزارة الداخلية امس تفكيك شبكة جديدة مرتبطة بتنظيم القاعدة وضبط رسائل ووثائق تخص ولاة مايسمى بدولة العراق الاسلامية.
وقال وزير الداخلية جواد البولاني في مؤتمر صحفي عقده امس برفقة عدد من نواب البرلمان والقادة الامنيين ان قوات الداخلية تمكنت من القاء القبض على ٣٤ متهما من ولاية شمالي العراق لما يسمى بدولة العراق الاسلامية.
واضاف ان هؤلاء كانوا يريدون ضرب النسيج العراقي، اذ قاموا باستهداف الاحزاب والاقليات ونفذوا ١٠٠ عملية بحسب التحقيقات الاولية، بدأت باستهداف الاماكن العسكرية بالهاونات، والمدنيين واغتيال شخصيات امنية واعضاء بالمجالس البلدية وتفجير بواسطة العبوات.
وأشار الى ان ٨٠ بالمائة من عمليات هذه المجموعة كانت شمالي العراق، والدعم المادي للمجاميع الارهابية كان عن طريق هؤلاء مبينا ان هذه المجموعة كانت تبتز الاموال من المواطنين وتقتل رجال الدين المعتدلين.
وذكر ان التنظيمات الارهابية تعاني تخبطا بسبب قتل اغلب قياداتها والقاء القبض عليها. وهناك عصابة سيتم عرضها كانت تستقدم المجرمين من الجزائر وتونس وسوريا وليبيا.
وبين ان التنظيمات الارهابية افرغت من قيادات مهمة، ومن يعمل هم خلايا صغيرة تحاول ان تستثير الاوضاع وهناك تخبط لديها عكس ما كانت عليه من قدرات قبل اربع سنوات.
وكشف البولاني عن صدور احكام بحق ١٤ الفا و٥٠٠ مجرم منهم ٨٣٥ متهماً حكم عليهم بالاعدام والبقية بين المؤبد ومدى الحياة واحكام مختلفة.
من جانبه قال مدير الادلة الجنائية اللواء ضياء حسين في المؤتمر الصحفي ان عملية اعتقال المجموعة تمت نتيجة معلومات استخبارية، وحصلنا على رسالة تطالب والي الانبار ووالي الموصل بدعم والي بغداد بالانتحاريين والمقاتلين والاموال.
واضاف ان هؤلاء يعتبرون ولاية الموصل هي الداعمة لهم، وكانت لديهم استراتيجية بان تعاد الاوضاع في بغداد الى السابق اي عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.
وعرض اللواء معلومات وصور قادة دولة العراق الاسلامية القتلى والمعتقلين وبينهم الامير العسكري لولاية الموصل وامير شؤون المعتقلين والامير الاداري لتنظيمات الجزيرة الشمالية وأمراء تنظيمات اخرى في مناطق مختلفة من ولاية الشمال بمحافظات الموصل وصلاح الدين وكركوك اضافة الى مسلحين آخرين بينهم سعوديون.
وفيما يخص شبكة تجنيد الانتحاريين أكد المسؤول الامني تفكيك هذه الشبكة من خلال اعتقال وقتل قادتها والتعرف على خيوط عملها. واشار الى ان هذه الشبكة تقوم بعملها من خلال شخص عراقي يقيم في دمشق مع اشقائه الثلاثة لهم اتصالات مع عناصر في القاعدة بتونس والجزائر الذين يقومون بتجنيد الانتحاريين من البلدين وارسالهما الى سوريا ثم العراق عن طريق الحدود الشمالية حيث يستقبلهم التنظيم ويقوم باسكانهم في الموصل لتكليفهم بعمليات انتحارية في مناطق مختلفة من البلاد.
وأضاف وزير الداخلية أن عددا من المعتقلين هم من شمال أفريقيا وبعض الدول العربية ويمثلون الشبكة الممولة لنحو ٨٠٪ من العمليات الإرهابية في جميع أنحاء العراق.
واشار الى ان التنظيمات الإرهابية قد أفرغت من قياداتها المهمة والعناصر الحالية خلايا تتحرك لإدامة بعض العمليات الإرهابية الضعيفة.
ومن جهته قال اللواء ضياء حسين مدير مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة بوزارة الداخلية ان عمليات اعتقال او قتل قيادات تنظيم القاعدة في ولاية شمال العراق التي تضم محافظات الموصل وكركوك وصلاح الدين قد تمت بعد العثور على ارشيف مهم للتنظيم العام الماضي ويتضمن معلومات ثمينة عن مفاصل التنظيم في بغداد والانبار وشمال العراق.
كما تم العثور على رسالة موجهة من قائد التنظيم السابق ابو ايوب المصري الى والي الموصل والانبار يطلب منهما دعم تنظيم ولاية بغداد بالمسلحين والانتحاريين والاموال لاعادة الاضطرابات الامنية التي كانت تشهدها في عام ٢٠٠٦.
وأكد ان تنظيم دولة العراق مكشوف الآن للقوات الامنية ولن ينفعه تغيير اسماء او تشكيلات مسلحيه.
ويأتي الاعلان عن القضاء على تنظيمات دولة العراق الاسلامية في ولاية شمال العراق بعد أيام من الإعلان عن اعتقال جميع قيادات التنظيم في ولاية الانبار الغربية وعددهم ٣٩ مسلحا عرضتهم على الصحافيين وأكدت ان التنظيم فشل في تجنيد اي عناصر اجنبية وخاصة الانتحاريين منذ عام ٢٠٠٩ ولذلك فهو يعتمد حاليا على عناصر عراقية مؤكدة انه لن يكون له وجود على ارض العراق قريباً.
وقال البولاني في الثاني من الشهر الحالي ان تنظيم دولة العراق الاسلامية تلقى ضربة قاصمة باعتقال جميع قياداته في محافظة الانبار التي يطلق عليها"ولاية الانبار"وذلك خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة الامر الذي قلل من عملياته المسلحة في انحاء العراق من حوالي ٥٠ عملية في اليوم الى ٥ عمليات فقط.
واشار الى ان هذه القيادات كانت تمثل عنصر ادامة العمليات المسلحة في العراق وخاصة في محافظات الانبار وبغداد والموصل وصلاح الدين.
وأكد الوزير ان التنظيم فشل في كسب اي عنصر في تشكيلاته منذ عام ٢٠٠٩ كما فشل في تجنيد اي مسلحين اجانب منذ ذلك الوقت نتيجة التشديدات الامنية على الحدود ولذلك فهو يفتقر الى الانتحاريين حاليا وبدأ يعتمد على عناصر عراقية في عملياته.
ودعا المواطنين الى التعاون مع الاجهزة الامنية للقضاء على"الفكر الارهابي التكفيري المتطرف"الذي يمثله تنظيم دولة العراق الاسلامية.
يذكر ان تنظيم دولة العراق الإسلامية يعتبر مظلة لعدد من الجماعات المسلحة وتأسس في ١٥ تشرين الاول عام ٢٠٠٦ في العراق.
وهذه المجموعة ظهرت من خلال عدد من الجماعات قبل الإعلان عن"تأسيس الدولة"وهي متهمة بالمسؤولية عن العديد من العمليات التي اسفرت عن مصرع مئات العراقيين المدنيين والعسكريين وتم دعم وموالاة هذا التنظيم من قبل عدد من المجموعات المسلحة مثل مجلس شورى المجاهدين في العراق وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وجند الصحابة والتوحيد والسنة وجيش الطائفة المنصورة وعدد من الجماعات الاخرى التي تهدف الى إقامة دولة الخلافة الإسلامية في المناطق التي يغلب عليها السنة في العراق. ويدعي تنظيم دولة العراق الاسلامية ان له وجوداً في محافظات بغداد وديالى والأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين وأجزاء من محافظتي واسط وبابل.

العكيلي: ١٦٠٠ موظف لن يسيطروا على القطاع العام

نواب لـ المدى: زيادة الوزارات ستفاقم الفساد.. لكن على النزاهة أن تتحمل

□ بغداد / اياس حسام الساموك

اتفق عدد من البرلمانيين، على ان الزيادة غير المبررة في عدد الوزارات ستزيد من انتشار الفساد في الدولة، وان تصريحات رئيس هيئة النزاهة عن عدم امتلاكه الوسائل التي من شأنها ردع مصادر الفساد في حال الزيادة امر راجع له، فهو المعني بالقضية وهو من عليه ان يوفر هذه المصادر.
وكان رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي قد حذر امس الاثنين من احتمال انتشار الفساد مع ارتفاع عدد الحقائب الوزارية والمناصب الحكومية المهمة.
عضو التيار الصدري، النائب عن التحالف الوطني امير الكناني، اشار وفي تصريح لـ"المدى"الى ان البرنامج الحكومي للتحالف كان مع تقليص عدد الوزارات التي زاد عددها في الفترة السابقة، مبينا ان الظروف التي شابت هذه المرحلة فرضت على المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي زيادة عدد الوزارات.
واضاف الكناني: ان تصريحات رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي منطقية جدا، وقريبة من الواقع، الا ان النزاهة هي المسؤولة عن توفير المصادر التي من خلالها يمكن استئصال الفساد الاداري والمالي في العراق، منوها الى أن معالجة الفساد يكون من خلال خطتين، إحدهما طويلة الامد تبدأ بتوعية الاطفال في المدارس، اما الثانية فتكمن في الضرب بيد من حديد على مواقع الفساد في الدولة، ومعاقبة الفاسدين والمتسترين عليهم بأشد العقوبات، محذرا في الوقت نفسه من ازدياد ملحوظ وبشكل كبير لهذه الظاهرة، متابعا ان الفاسد في الحكومة بات يعتبر ناجحا، والانسان المهني بات فاشلا كونه لايستطيع الاستفادة من منصبه، فالمشكلة الآن تكمن في كيفية التخلص من الثقافة التي سادت في هذه المرحلة، منبها الى ان الحل الامثل يكون بتشكيل حكومة مثالية وصحية من خلال تكوين معارضة لها تعمل على تقويمها ومراقبة عملها، معربا عن توقعه ان يستمر الحال كما هو عليه ولا يتم القضاء على الفساد في هذه الدورة كون الامر لم يختلف عن السابق فلا توجد معارضة في البرلمان.
من جانبها اشادت الناطقة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي، في حديث لـ"المدى"بتصريحات القاضي رحيم العكيلي.
واضافت الدملوجي، ان هنالك فرقا بين الزيادة للصالح العام والذي يكون الغرض منه اعطاء اكبر قدر من الحقائب تلبية للمصلحة العامة والذي بدوره يؤثر على وضع البلاد بصورة ايجابية، وما بين الزيادة في الوزارات لغرض اعطاء اكبر قدر من المناصب الى اكبر عدد من الاعضاء، فهذه الزيادة تكون شكلية تكمن في ارضاء اكبر عدد ممكن من الكتل السياسية بلا فائدة، وان هذا بدوره سيزيد من تعرض العراق الى الفساد، مبينة ان العراق على ما يبدو يسير نحو الزيادة الشكلية والتي من شأنها اضعاف الدولة ماليا وزيادة الفساد الذي هو في الاساس مستشري في اغلب مرافق الدولة.
النائب عن ائتلاف القوى الكردستانية اسماعيل شكر رسول، ذهب الى ما ذهبت اليه الدملوجي، فيما اذا كانت الزيادة لغرض الزيادة، او انها لمصلحة الشعب العراقي.
وشدد رسول لـ"المدى"على انه يتوافق مع تصريحات العكيلي اذا ما كانت هذه الزيادة لغرض اسناد هذه الوزارات الى شخصيات سياسية لا اكثر ولا اقل، فهنا ستكون هذه الزيادة من شأنها المساعدة في نشر الفساد في العراق، خصوصا وانه بات ظاهرة طبيعية بعد التراكمات التي نتج عنها منذ سنين طويلة، فهو ليس وليد اللحظة، موضحا: اما اذا كانت الزيادة لغرض خدمة المجتمع والعملية السياسية فهذا امر لا ضير فيه، فأي شيء يصب في خدمة المواطن العراقي سيكون ائتلاف القوى الكردستانية معه، مستدركا بالقول: ان حديث العكيلي عن عدم وجود الوسائل الكافية لمحاربة الفساد اذا ما زادت عدد الوزارات غير مبرر له، فالذي يصرح بمثل هكذا تصريحات سيكون غير مقتدر على ادارة هكذا هيئة مهمة، وان الحديث عن زيادة مهمات الهيئة اذا ما زادت الوزارات هو امر طبيعي فكل ما زادت الدوائر الوظيفية ستزداد معها المهام الرقابية لتغطية تلك الوظائف.
من جانبه، حذر رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي من احتمال انتشار الفساد مع ارتفاع عدد الحقائب الوزارية والمناصب الحكومية المهمة، موضحا إن الهيئة قد لا تستطيع السيطرة على جميع منافذ وممارسات الفساد في القطاع العام.
واوضح رئيس هيئة النزاهة لاذاعة العراق الحر إن الدول تتجه عادة نحو تقليص القطاع العام وليس توسيعه للتخلص من مشكلة الفساد وللسيطرة عليه منتقدا إنشاء مناصب لا للحاجة فحسب، بل ولغرض استيزار شخص ما، حسب تعبيره.
واضاف العكيلي إن هيئة النزاهة تضم ١٦٠٠ موظف وإن هذا العدد غير كاف للسيطرة على القطاع العام في حالة توسع هذا القطاع، موضحا أن هذا التوسع سيضاعف من حجم المهام الملقاة على عاتق كل الجهات التي تعمل على مكافحة الفساد ومنها دائرة الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين في الوزارات.
واشار رئيس هيئة النزاهة الى أن هناك شرطين يجب توفرهما للقضاء على الفساد، أولهما الأطر القانونية، والثاني الإرادة السياسية الحقيقية، منوها بالتصريحات الاخيرة لرئيس مجلس النواب أسامة النجيفي التي أكد فيها ضرورة التصدي لملف الفساد في العراق واصفا تلك التصريحات بأنها تعطي الأمل في المستقبل.

البرلمان يؤجل جلسة رفع الاجتثاث إلى السبت المقبل

متابعة / المدى

كشف مصدر مطلع، الاثنين، عن أن رئاسة مجلس النواب العراقي قررت إرجاء جلسة المجلس المزمع عقدها اليوم الثلاثاء إلى يوم السبت المقبل بسبب زيارة عاشوراء.
وقال المصدر وهو في دائرة المجلس الإعلامية لوكالة كردستان للأنباء إن"رئاسة مجلس النواب قررت اليوم، إرجاء جلسة المجلس المزمع عقدها اليوم إلى يوم السبت المقبل بسبب زيارة عاشوراء".
وأضاف أن"جلسة السبت المقبل ستناقش قضايا مهمة أبرزها موازنة العام ٢٠١١".
وكان مصدر سياسي مطلع كشف أمس أن مجلس النواب سيناقش في جلسته المقبلة رفع قرارات الاجتثاث عن أعضاء في القائمة العراقية، والموازنة المالية لعام ٢٠١١، إضافة إلى مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا.
وبينت مصادر برلمانية إن"جدول الأعمال المقرر سيناقش مسودة قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية واستكمال مناقشة مشروع الشنافية الاروائي والبطالة، فضلا عن مناقشة الاجتثاث والموازنة".
وكان من المقرر أن تشهد جلستا مجلس النواب المقبلتان الـ ١١ والـ١٢ مناقشة رفع إجراءات المساءلة والعدالة عن المشمولين بالاجتثاث من قيادات القائمة العراقية صالح المطلك وظافر العاني وجمال الكربولي وراسم العوادي، إضافة إلى مناقشة مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية والموازنة المالية للعام المقبل، وعمل هيئة الحج والعمرة.
وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أنه"سيتم تضييف وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد ذياب العجيلي في جلسة السبت".
وكان النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل رفع جلسة البرلمان العاشرة، يوم الاثنين الماضي، والتي تضمنت مناقشة الدرجات الوظيفية الحكومية واستكمال مناقشة مشروع الكفل الإروائي الذي طرح خلال الجلسة السابقة بحضور ٢١٠ نواب.

المتحدة تحذر من عجز العراق عن تحقيق الأهداف التنموية

□ متابعة / المدى

حذرت الامم المتحدة من ان استمرار تعدد الازمات وتلاحقها في العراق سوف يقلل من قدرته على الوفاء بمتطلبات التنمية وتحقيق الاهداف التنموية للالفية بحلول عام ٢٠١٥.
وقالت الامين العام المساعد للامم المتحدة أمة العليم السوسوة والمدير الاقليمي لمكتب الدول العربية في برنامج الامم المتحدة الانمائي على هامش حفل اطلاق التقرير العربي الثالث حول الاهداف التنموية للالفية ٢٠١٠ لوكالة كردستان للانباء، ان العراق من البلدان التي تحتاج الى زمن طويل حتى تتمكن من تحقيق التنمية المنشودة"، مضيفة"لذلك اعتقد انه غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه التنمية الاجتماعية".
واشارت السوسوة الى ان المنطقة العربية تعاني من فوارق حادة بينها"ولاسيما بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان العربية الاقل نموا بما ينعكس سلبا وبشكل مباشر على ما تحرزه البلدان العربية مجتمعة من تقدم نحو تحقيق الاهداف الانمائية للالفية".
واضافت"نحن ندق ناقوس الخطر للاوضاع في العراق والاراضي الفلسطينية"، منبهة الى ان البلدان الاقل نموا إلى جانب العراق وفلسطين تعاني من ازمات متلاحقة ومتعددة بما يقلل من قدرتها على الوفاء بالاهداف التنموية بحلول عام ٢٠١٥.
واوضحت ان المنطقة العربية لا تزال تواجه تحديات كبيرة في سعيها لتحقيق الاهداف ومن اهمها انتشار البطالة على نطاق واسع بمعدل هو الاعلى بالمقارنة ببقية مناطق العالم وبالاخص بين فئة الشباب، منوهة إلى ان"الصورة مقلقة على نحو اكبر فيما يخص الفتيات".
واضافت ان مشاركة المرأة العربية منخفضة في الحياة السياسية بالرغم من تبني بعض الحكومات تدابير خاصة مؤقتة،واشارت الى انه من المتوقع ان تمثل التأثيرات واسعة النطاق لتغيير المناخ وخاصة ما يتعلق بمجالات الطاقة والمياة مخاطر اضافية تؤثر تأثيرا عميقا على الفقراء وتحديا كبيرا لجهود تحقيق الامن الغذائي والحد من الفقر.
من جانبه اكد عمرو موسى الامين العام للجامعة العربية اهمية انعقاد الاجتماع قبيل انعقاد القمة العربية الاقتصادية المقبلة التي تضيّفها مدينة شرم الشيخ المصرية في ١٩ من كانون الثاني المقبل في كلمته التي القتها نيابة عنه السفيرة سيما بحوث الامين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاجتماعية،مطالبا بتعزيز القضاء على التمييز ضد المرأة والعناية بصحة الامهات وتحقيق الامن الغذائي وتكييف المناخ وتشغيل الشباب والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر وتحقيق الامن والسلم وانهاء الاحتلال على الاراضي العربية كافة.

فقدان هوية

فقدت هوية المواطن سمير ابراهيم محمود، الصادرة من مصرف المتحد للاستثمار، يرجى ممن يعثر عليها تسليمها الى استعلامات المصرف.
مع الشكر

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي
عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق
علي حسين
مدير التحرير الاداري
نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي
علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون